

المفهوم وتحجيم السلطة (حسن حنفي نموذجاً)

د. مدني مدور(*)

تستوعب المشاريع الفكرية مختلف حاجياتها، وفق ما تفرضها طبيعة التحديات القائمة، وحقيقة الخيارات المستعجلة، حيث تتفاوت درجة الأخذ بأولويات دون أخرى بناء على هذه المعطيات؛ فمن سيكون مراده الإصلاح، غير هذا الذي ستكون حاجته التجديد على صعيد هذا الفكر. أما ما لا خلاف حوله فإن العملية في مجملها -حين ستتعلق بالفكر- سيتخللها الكثير من الممارسات المتفاوتة من حيث العمق والتركيب، انسحب الأمر في ذلك على الكليات أو الجزئيات. حيث قد يشمل هذا الإجراء وغيره الإشكاليات الكبرى وما سيتبعها من قضايا ومضامين متباينة في تنوعها وتشعبها، ومن جهة أخرى سيتجلى دور الأدوات المنهجية المعتمدة وكذا الأساليب اللغوية، ليمثل ذلك الجزئيات غير أنها لا تقل أهمية، ومعها سنكتشف المساحة الممتدة لعامل اللغة الذي يتراوح مجال اشتغاله وتأثيره انطلاقاً من مستوى الجزئيات الخاصة تحديدا بالمنظومة الاصطلاحية والمفاهيمية لكل مشروع فكري، وينتهي تأثير اللغة إلى مستوى الكليات، حيث يظل اتساع الفكرة وعمقها رهينا بطبيعة اللغة المستخدمة وقدرتها على التكيف مع متطلبات العصر، واستيعاب حاجاته الملحة من المفاهيم والمعاني المتجددة بشكل مستمر لا يقتصر على ثقافة دون أخرى، رغم أن هذه الصورة الحيوية قد تبدو أشد بؤسا وجمودا على مستوى بعض الثقافات التي تظل عالية على غيرها، نتيجة عجزها عن فهم حاجياتها ومتطلباتها.

إن المشهد الفكري في العالم العربي سيبدو مأزوما على أكثر من صعيد، وإن كانت هذه الدراسة سيهما أن تسجل وقفة لدى الكيفية التي سيتعامل من خلالها هذا الفكر الطموح

(*) قسم اللغة العربية وآدابه - جامعة باتنة- الجزائر.

إلى التجديد في اللغة بوصفها عنصرا يقتضي المراجعة، وهذا ما يتضح من خلال ارتفاع جملة من الأصوات التي تشكلت لديها قناعات لا تقبل الشك، بأن تحلف الفكر العربي يرجع في حقيقته إلى لغته التقليدية ولتجاوز هذا العجز المزدوج فكريا ولغويا، ينبغي تجديد اللغة العربية وجعلها في مستوى التحديات المطروحة. كون اللغة العربية بحاجة إلى التجديد في حد ذاتها، ستكون محل جدل سيطول آمادا بين (المشككين) و(المتحمسين)، نظرا لتباين الآراء بين الفريقين واختلاف زوايا النظر، ناهيك عن انحياز (المشككين) إلى التراث واعتبار أن اللغة من ثوابت الدين، أما (المتحمسين) لعملية التجديد، فإنهم يعلنون عن انحيازهم إلى الحاضر بمختلف قضاياها، وقد يعتبرون أن القدماء أوجدوا ألفاظهم ومفاهيمهم، وعلى الإنسان العربي في الوقت الراهن أن يوجد بدوره لغته التي تستوعب التصورات والمدارك المختلفة باختلاف معارفها.

في ظل هذه الآراء المتباينة، وانطلاقا من ثقافة عربية تحكمها جملة من المعطيات هي محل للمراجعة وإعادة النظر، وذلك بسبب الهيمنة المطلقة للتراث العربي القديم الذي سيمثل أرضيتها الصلبة - خصوصا في المراحل الأولى لتشكيل النهضة العربية- حيث ستأتي نظرياتها المعرفية وموافقها الفكرية منحاذاة إلى معارف القدماء، ولغتهم، من هنا واثرا غياب (النزعة النقدية الصارمة)، سيستبدل المشهد الثقافي العربي لحظته الراهنة بمختلف تعقيدات، تحت ثقل الحضور اللافت للتراث، بزمن الماضي، وقضايا هذا الماضي.

سيسترب بالفعل إلى الثقافة العربية وبقية أنساقها المعرفية، جملة من المعضلات التي ستظل حجر عثر أمام التخلص الشامل من الرجعية والتخلف، حيث ستقف ثنائيات عدة بمضامينها التي أشكلت على القدماء، فارضة أصنافا من الأخذ والرد في الراهن، يتصدرها هنا ثنائية (العقل) و(النقل)، وأيهما ينبغي أن يتبنى الفكر الراهن وتشريعات الأمة الدينية والقانونية، وعن هذه الثنائية، ستنبثق مشكلات فرعية من: انفصال النص عن الواقع، والأخذ بحرفية النصوص، وسلطة النص الدينية، إذ عن طريق هذه السلطة، سيتم إسكات الاجتهاد والنظر العقلي، ومن خلال مزاجية هذه السلطة بعيار (القياس)، سينتهي الأمر ب (العقل) و(التفكير العقلي) إلى العزلة التامة والعجز عن الانطلاق.

سلطة النص القديم التي تحققت من خلال اجتهادات بشرية تتراوح بين التعصب للنص وجعله مجالا صلبا ومرجعية نهائية، يتم الاشتغال من خلالها لفهم الواقع، بل عن طريق تلك

السلطة النصية ستحكم السلطة الحاكمة قبضتها على مقاليد الدولة، وتفرض أيديولوجية تخدمها، وبواسطة هذه السلطة المادية يتم قمع المعارضة ويستمر الصوت الواحد واللغة الواحدة عبر العصور.

كغيره من المفكرين والفلاسفة، سيعمد (حسن حنفي) من خلال مشروعه الفكري الضخم إلى الاشتغال على هذه القضايا الفكرية المتداخلة التي ستبلغ أحياناً درجة عالية من التركيب، كاشفاً في أثناء ذلك عن كيفية استيعاب الآفاق الخارجية والحاجيات الداخلية لمشروعه الفكري، متبعاً ذلك بجرأة الطرح وصرامة المعالجة ونشدان الحلول الممكنة للإشكاليات العالقة. من هنا فقد كان حنفي من أحد الأصوات التي نبهت إلى ضرورة تجديد اللغة من داخل اللغة، على مستوى ألفاظها ومفاهيمها ومعانيها، لتكون قادرة على استيعاب متطلبات الإنسان العربي المعاصر، وقد دعم دعوته التجديدية تلك، بتصور مفصل سيتصدر فاتحة مشروعه الضخم.

إذا كانت هذه الدراسة الموسومة بـ (المفهوم وتحجيم السلطة) عند حسن حنفي، فإن المفهوم الذي تقصده، هو الذي تم تجديده وفق ما دعا إليه الفيلسوف حسن حنفي، وصاغ له تعريفاً جديداً وأصبح متداولاً، يمكن الوقوف عليه ومعالجة صياغته الجديدة، من هنا ستحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية: هل تجديد مفاهيم اللغة تجديد حتمي للفهم والوعي؟ هل تجديد المفاهيم هو نوع من التحرر للإنسان العربي من لغة قديمة محدودة الآفاق؟ هل هذا التجديد، هو إعادة اعتبار للفكر العقلي وتحجيم للسلطة النصية بأنواعها؟!

١- واقع المسائل

تجديد اللغة لم يعد من المسائل التي تقبل التأجيل، وبتحقيق هذا التجديد سيجد كل منتم إلى اللغة العربية، فرصته لمواكبة عصره واستيعاب ما استجد من مفاهيمه ومعانيه، فلا تلجئه حاجة الفهم، نظراً لضيق أفق اللغة التقليدية ليطلبها من لغة أجنبية، نتيجة شعور حاد بعجز عربيته.

حقيقتا المفهوم:

يمكن الوقوف على معنى (المفهوم) من خلال قول طه عبد الرحمن « المفهوم ليس هو مجرد المدرك العقلي، وإنما هو المدرك العقلي في تحصيل المتلقي له من اللفظ الملقى به إليه أو قل هو

المدرک العقلي الذي يحصله المخاطب من اللفظ الذي تلقاه»^(١). بعبارة أخرى، فإن المراد لن يكون اللغة اليومية العادية بألفاظها ومعانيها، بل المقصود هي هذه المفاهيم التي تكتسب نوعاً من الاستخدامات في حقل المعارف الجادة.

من هنا يتم التفريق بين المصطلح اللغوي والمفهوم حيث أن «المصطلح يتكون من عملية وضع يقوم بها دارس فن معين لتوصيل معنى في ذهنه إلى مخاطب من دارسي نفس الفن. أما المفهوم فهو المعاني المختلفة للمصطلح الواحد، حيث يختلف معنا المصطلح وفقاً لنوعية الجمهور المخاطب، وهنا تظهر مشكلات عديدة تتمثل في أن اختلاف جمهور المخاطبين ينشأ عنه اختلافاً في المعنى، وهنا تبرز مشكلة علاقة الوحي بالمفاهيم الشائعة، حيث يختلف مدلول اللفظ عند السلف عنه في الوقت الحاضر»^(٢).

بناء على هذا الاستخدام للمفاهيم ستتسع الدائرة وتمتد خارج العصر في إطار اللغة الواحدة للثقافة الواحدة، وهذا ما يدعو بالضرورة إلى التدخل لجعل (المفهوم) و(اللفظ للغوي)، يمتلك القدرة على استيعاب المعاني المستحدثة لفائدة الأفكار ومن يتلقى الأفكار، ضمن العصر الواحد، وكيف الحال إذا طال الزمن واختلفت الأعصر؟

المفهوم والسلطة:

يقول هيدغر: «اللغة بيت الوجود»، بمعنى أننا أمام أهمية دور اللغة وخطورته في الآن نفسه حيث سيكون هذا الدور ممثلاً في وساطة اللغة بين الذات، والعالم محل الإدراك، من خلال اللغة نفسها، ومنه يتحدد عبرها، معنى للوجود، الذي يثبت هيدغر على خلاف الاعتقاد السائد أن هذا الوجود أكثر اتساعاً. وعليه تتضح ضرورة التمكين للغة عموماً وهنا اللغة العربية خصوصاً وجعلها أكثر ارتباطاً بمستجدات الأفكار ومختلف المدارك قصد تعميق أفكارنا واستيعاب دقائق العصر عن طريق تخليص المفاهيم من ارتباطها بمعان قديمة، وحين سيتعلق الأمر باللغة العربية، ينبغي على الدارسين تجاوز تلك المسلمات التي ارتبطت باللغة

(١) طه عبد الرحمن: فقه الفلسفة، ج ٢، ط ٢. المركز الثقافي لتعربي، الدار البيضاء، بيروت - لبنان، ٢٠٠٥. ص ٦٤.

(٢) عبد الناصر زكي العسائي: ملخصات كتب المعهد الفكرية. دط. مركز الدراسات المعرفية، الزمالك - القاهرة ن ٥١٤٣٢-٢٠١١ من. ص ٢٠.

العربية، من أمثال كونها (لغة مقدسة) وأنها (لغة الدين)، وأنها لغة (لاتاريخية) وذلك بفعل طريقة الجمع في عصر التدوين القديم، حسب توصيف الجابري حيث ستعبر عن حياة البدو بغرض ضمان معيار (الصفاء)، غير أن ذلك سيؤدي إلى التخلي عن صيرورتها ومنه «فقد نظر العلماء إلى التطور الذي أصاب اللغة العربية» يومئذ كما لو كان ضرباً من الخطأ والانحراف، يجب طرحه وإهماله، ومن ثم أوجبوا وقف الاستشهاد في مسائل النحو والصرف في منتصف القرن الثاني للهجرة.^(١)

كأننا هنا سنواجه معضلة بحجم عدم مواكبة اللغة العربية للمنحى التصاعدي التطوري للمجتمع بل إن الأمر لا يتوقف لدى حد الجمود فحسب، «في اللغة العربية خاصيتان أساسيتان هما: لا تاريخيتها وطبيعتها الحسية.»^(٢) أما الطبيعة الحسية، فقد اكتسبتها العربية بسبب الوعاء البدوي الذي تم اعتماده من قبل العلماء كمرجعية نهائية للمعاجم اللغوية والشواهد النحوية.

يعتبر الجابري من جهة أخرى أن التضخم الذي أصاب المعاجم العربية من كثرة المترادفات مقابل نقص واضح في بعض المعاني، سيرجع بدوره إلى اعتماد هذا الاختيار لجملة من القبائل البدوية حيث ستلتقي لغاتها عند معان بألفاظ مختلفة، في حين أن المناطق الحضرية بقبايلها ومجتمعاتها لم تؤخذ بالاعتبار في عملية جمع اللغة، وبذلك ضاع نصيب من اللغة الحضرية، وتم تفويت فرصة إكساب اللغة معجماً حضارياً هاماً. ومن ناحية أخرى سنجد أن العلماء اللغويين القدماء، اعتمدوا «طريقة لصنع اللغة وتجميعها في قوالب ثابتة صلبة، لا أمام قواعد لجمع شتاتها وتنظيم حياتها الداخلية مع الحفاظ لها على إمكانية التطور والتجدد (...). لقد حكم القياس بدل السماع، فالكلمات صحيحة لأنها ممكنة وليس لأنها واقعية وهي ممكنة مادام هناك أصل يمكن أن ترد إليه، أو نظير تقاس عليه، وهي ليست واقعية لأن الفرع هنا في الغالب فرض نظري وليس معطى من معطيات الاستقراء والتجربة الاجتماعية»^(٣). حيث ستؤدي تلك الممارسات إلى شكل من العزل التدريجي للغة، تتحول اللغة الفصيحة بذلك إلى

(١) محمد عابد الجابري: نقد العقل العربي، ج ١. ط ٨. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ٢٠٠٢. ص ٨٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٨٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٣.

لغة بخاصة لخاصة من النخبة، وما عزلة هذه النخبة عن الجماهير نتيجة لمقدمات تشكلت عبر سنوات طويلة.

إن من نتائج تعامل القدماء مع اللغة، ما يعرضه أدونيس، حيث يعتبر، أن «الإيمان المسبق بإعجاز اللغة الشعرية القديمة أدى إلى أن تصبح اللغة مؤسسة مستقلة عن الأشياء قائمة بذاتها»^(١). مؤدى ذلك عند أدونيس الانتهاء إلى العزل والشكلية. أما الجابري فقد اعتبر أن كل تلك المظاهر كان مآلها بالغ الخطورة حقا حيث «جمدت اللغة العربية بعدما حنطت، ولكن الحياة الاجتماعية لا تجمد ولا تتحنط».^(٢)

هذه المظاهر السلبية الطارئة على اللغة العربية لدى القدماء، هي التي ستصاحب اللغة لاحقا إلى وقتنا الراهن، والتي ستكون مرتكزا أساسيا للفكر العربي الحديث، ووسيلة الإنسان العربي للتعبير والتواصل، والنتيجة الحتمية، أن تكون المادة الأولية للثقافة. أما استدعاء العصر الحديث هنا، كونه المختبر الذي سيباشر استخدام اللغة العربية لحاجاته الملحة المباشرة منها كالتعليم والتواصل الموسع، والعلاقات الاجتماعية والأنشطة الدينية.. وغير المباشرة من جهة ثانية، كأن تكون اللغة مجالا للروح القومية، ومرجعية للهوية وهكذا. يتم بالفعل الاشتغال على هذه اللغة، لتتضح صعوبة تكييفها مع الراهن بل ستم المحاولة تلو الأخرى ويتحقق شيء ما، غير أن الحاجة إلى التحديث ستظل قائمة.

عند هذا الحد، سيقول القائل: عرفت علل اللغة المختلفة من (اللاتاريخية) و(الحسية) و(الجمود) والعزلة.. وعرف معها عجز هذه اللغة في التكيف مع كثير من المجالات الراهنة، لكن كيف يتم ربط ذلك كله بالسلطة؟

هنا ستأتي الإجابة أبسط من المتوقع، ذلك أن اللجوء إلى تلك الممارسات في التراث، من نشدان (الصفاء) للغة، ومعاودة الدخول تحت هذا الشعار في الوقت الراهن، خصوصا أصحاب الخطاب السلفي. ليتضح بذلك أن شمولية النسق الديني هي السبب الفعلي لتقديس اللغة بذريعة الحفاظ على النص القرآني المقدس، الذي كتب له الحفظ كوحى رباني. بل إن إحاطة اللغة وألفاظها ومفاهيمها بكل تلك الإجراءات، يرجع إلى السلطة الحاكمة، وسلطة

(١) أدونيس: الثابت والمتحول، ج ٤. ط ٩ دار الساقي، بيروت لبنان، ٢٠٠٦، ٢٣٨.

(٢) محمد عابد الجابري. مرجع سابق. ص ٧٩.

النصوص الدينية، التي ستكسب اللغة القديمة نوعاً من السلطة من خلال إلحاق صفة القداسة بها.

في هذا السياق يقول نصر حامد أبو زيد: «إذا كانت شمولية (الدين) أو سيادة سلطة النصوص، هي التي أدت إلى ضمور مفهوم (التراث) ووقوفه عند حدود التراث الديني، فإن آلية توليد (النصوص) هي المسؤولة عن جعل التراث الديني الإطار المرجعي الوحيد للعقل العربي»^(١).
 عن طريق هذه (الشمولية الدينية)، ستتشكل حالة من التوجه الإيديولوجي الديني، وهي التي ستسعى إلى تكريس أمثال هذه الممارسات (التوليدية للنصوص)، وعليه فإن اللغة والألفاظ التي سترافق تلك النصوص المكررة لن تكون غير هذه اللغة التقليدية بمفاهيمها التي تستمد حيويتها وفعاليتها باستمرار من خلال أنواع الارتباطات التي تجمعها بتلك الأنماط النصية، شرحاً أو شرحاً على الشرح. وهكذا.

حل القضية:

العقل العربي لن تعجزه الحيلة ولن تنقصه الإرادة، ورغم أن ارتفاع الصوت بعدم مساس الشيء تعتقد الأمة بقداسته، وتجتهد السلطة الحاكمة على جعل الخطاب الذي يتبنى (شمولية الدين) يظل مستمراً مادام يتيح لهذه السلطة إمكانية الاستمرار وفرض أساليب الطاعة والإذعان على الجماهير، والقضاء على كل صوت مخالف. بل سيأتي دور الجماعة المتواطئة بحكم العاطفة الدينية، ويحركها الانتماء الإيديولوجي الديني، حيث تعتمد إلى توظيف الدين بنوع من الاستخدام الذي يغذيه الحماس الزائد ليبلغ أحياناً درجة من التعصب تتعدى أثره طبيعة العلاقة مع السلطة الحاكمة التي ستعرف كيفية استغلال أمثال هذه التوجهات، لتحقيق مزيد من التمكن وبسط سلطانها لخدمة أغراضها.

من هنا لم تكن قضية الاقتراب من بعض قضايا التراث، في مطلع النهضة العربية من المسائل التي يستحسن الخوض فيها، فكيف إذا تعلق الشأن بالدعوة إلى الإصلاح أو التجديد؟ إن أمثال تلك الدعوات ستكون تهديداً مباشراً في السلطة السياسية نفسها، ذلك ما سيجعل حرص السلطة على سد منافذ إعادة النظر، أمراً محكوماً بيقظة تامة.

(١) نصر حامد أبو زيد: النص والسلطة والحقيقة. ط ٥. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٦،

إن أمثال تلك الدعاوى في هذه المراحل، بل بالكاد تم تبرير (التطوير) و(الإصلاح)، لما تماسا مع بعض شؤون الدين، على اعتباره حركات بريئة من طرف أصحاب تلك الدعاوى، لأن الخصوم يعتبرون أن تلك الحركات، هي طعن في الدين الإسلامي وكماله.

لقد واجهت تلك الحركات في سعيها إلى التغيير الكثير من العسف، تفاوتت درجات قسوته، خصوصا إذا تعلق الأمر بتلك القضايا التي تقترب أكثر وأكثر من مركز (النصوص الدينية) ولسوء الحظ فإن اللغة العربية التقليدية ستعدّ أحد تلك الرموز.

لقد تأخرت الدعوة الصريحة إلى التجديد لكنها جاءت أخيرا وخرجت أصوات كثيرة عن صمتها لتدعو صراحة إلى (التجديد) في حقل اللغة ومفاهيمها. تقول نازك الملائكة في هذا الصدد: «نؤمن أعمق إيمان بالتجديد المبدع ونعتقد أن هذا التجديد لا يتم إلا على أيدي الشعراء والأدباء والنقاد المثقفين المهووبين. غير هذا كل شيء والعبث بالمقاييس شيء آخر. نحن نرفض بقوة وصرامة أن يبيح شاعر لنفسه أن يلعب بقواعد النحو واللغة لمجرد أن قافية تضايقه أو تفعيلة تضغط عليه».^(١) بعبارة أخرى يتضح مضمون هذه الدعوة للتجديد ووعي الباحثة الشاعرة العميق بأن التجديد اللغوي ضروري وينبغي أن يوجه إلى داخل اللغة، ويجب أن يكون هذا التجديد في صالح اللغة.

تجديد اللغة بألفاظها ومفاهيمها أضحى أمرا لا بد منه، لأنه دون هذا التجديد سيتراجع دور الفكر ومعه، سينحصر الوعي وتنصرف الثقافة إلى الأشكال الشعبوية البسيطة.

٢- صدى المسألة عند حسن حنفي

يحسب المفكر العربي حسن حنفي على الرعيل الذي رفع شعار التجديد، على هذا الأساس سنجد أن مشروعه الفكري الضخم ظل يعرف بوضوح مجال تحركه وحقيقة منطلقاته وطبيعته وسائله ومرام أهدافه، التي سنتحاز في مجملها إلى التجديد.

التجديد أولا:

منذ البداية سيتحدد الموقف الفكري للفيلسوف حسن حنفي بكل بوضوح لا يكتنفه

(١) نازك الملائكة: قضايا الشعر المعاصر. ط٢. مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥. ص٢٩٦.

أي لبس، لأجل ذلك كان يردد في مراحل متقدمة ستكون سابقة لإصداراته الفكرية (التراث والتجديد) حيث يقول: «لقد قام الإصلاح بدوره في القرن الماضي، خطئي أنني لم أطورها إلى حركة نهضوية شاملة، أي انقلاب في نظرية المعرفة من النصوص إلى الواقع... (احتمى أبوك بالنصوص فدخل اللصوص، هذا ما قاله محمود درويش، أي الانتقال من النص إلى الواقع من السلطة إلى العقل...»^(١).

إذا كان الموقف المعرفي والاستيعاب المعرفي يتحدد عند المفكر بهذه الدقة فإن واقع التحديات المحدقة، لا تغيب عن المفكر هي الأخرى، «نحن شئنا أم لم نشأ مجتمعات تراثية، أي أنها ترى أن الحججة فيها هي حجة السلطة، سلطة الكتاب، سلطة القديم، سلطة التراث، سلطة الوحي، سلطة النص، وليس سلطة العقل أو سلطة المشاهدة، وما أكثر الاستشهاد لـ (قال الله)، و(قال الرسول) الذي هو بالفعل السند الحقيقي لـ (قال الحاكم) و(قال الزعيم) و(قال الرئيس)، أو الاستشهاد بالأمثال العامية وسير الأبطال»^(٢). المسألة - إذن - لا تقتصر على ظاهرة سلبية طارئة أو عابرة، بل تخص ظاهرة قديمة متجذرة، شديدة الإحكام شديدة التوسع، إنها مواجهة قناعات راسخة من خلال مواجهة نواتها الصلبة، وهي هنا اللغة بألفاظها ومفاهيمها، كونها أداة الإدراك والتفكير.

بناء على ما تقدم، سينخرط حسن حنفي، ضمن مشروعه الفكري، في عملية تجديد شاملة من خلال مشروعه الموسوم (التراث والتجديد)، ومن قضاياها ذات الأولوية القصوى الاشتغال على (تجديد اللغة) حيث يقول في هذا الصدد: «لقد فرض كل فكر جديد لغته وبدأت كل حركة جديدة بتجديد اللغة أولاً، إذ يحدث أحيانا عندما تتطور الحضارة وتمتد وتتسع معانيها أن تضيق القديمة الخاصة التي لم تعد قادرة على إيصال أكبر قدر ممكن من المعاني لأكثر عدد ممكن من الناس فتنشأ حركة تجديد لغوية وتسقط فيها الحضارة لغتها القديمة الخاصة وتضع لغة جديدة أكثر قدرة على التعبير»^(٣)، تتضح هنا، الأهمية القصوى لتجديد اللغة الذي يكون

(١) محمود وقيدي وآخرون: مقابلة: من بيروت إلى النهضة (مع حسن حنفي). مجلة الثقافة الجديدة، المغرب، السنة ٧، العدد ٢٩، ١٩٨٣، ص ١٣-١٤..

(٢) المرجع نفسه، ص ٣.

(٣) حسن حنفي: التراث والتجديد، موقفنا من التراث القديم. ط ٥. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢، ص ١٠٩.

سببا مباشرا في رسم معالم جديدة لفكر جديد ويكون كذلك سببا في إعطاء ملمح جديد لحضارة متميزة.

أما حقيقة هذا التغيير اللغوي المنشود، فستكون مجالاتها كما يحددها حسن حنفي، على النحو الآتي، حيث «يحدث التجديد بعدة طرق، بعضها خاص باللغة، والبعض الآخر خاص بالمعاني والبعض الثالث خاص بالأشياء ذاتها طبقا لأبعاد الفكر الثلاث: اللفظ، والمعنى، والشيء»^(١).

التجديد اللغوي -إذن- كما يناقشه حسن حنفي، يظل أصيلا من خلال تعلقه بحركة تلقائية تتسم بالهدوء والدراية التامة بدقائق اللغة، إضافة إلى هذه الحركة التجديدية التي تتبع من داخل اللغة ولا تكون مشوهة من خلال استخدام تراكيب دخيلة على العربية، تشوه جمالها.

مفهوم النص:

سنحاول هنا الوقوف على عينة من المفاهيم التي ستكون رائجة الاستخدام في الثقافة المعاصرة واسعة الانتشار والتداول تتقاطعها عدة حقول معرفية، عامدين بذلك إلى تتبع ملامح التجديد انطلاقا من إعادة التعريف التي ستحدد معها حاجة العقل وأولويات الاستخدام.

يتصدر تلك المفاهيم، (مفهوم النص)، لما له من ارتباط بالتراث القديم، وما أصبح له من أدوار مركزية في الوقت الراهن، ومع هذا المفهوم سنقف على (لفظة)، استخدمها التراث الفقهي وفق معنى محدد شديد الشعب سيتطلب استحضار المعطيات الداخلية والخارجية لإدراك المعنى أو المغزى المنصوص عليه، بل إن مكانة (النص الديني) كانت هيمنتها لا تفتأ في تصاعد مستمر مقارنة بزمن نزول الوحي، وأصبحت المنظومة المعرفية لا تفكر إلا من خلال النص وحرفية هذا النص، وتم إسكات المعتزلة كحركة معارضة وأشباهها فقط لأنها قدمت العقل، لقد أصبح (النص الديني)، سلطة لا ينبغي التفكير إلا بواسطتها.

يتحدد مفهوم النص عند حسن حنفي، بقوله: «النص صورة بلا مضمون، روح بلا جسد، والقراءة هي التي تعطيه مضمونا وجسدا، تجعله يضم هذا الفرد أو هذه المجموعة، هذه الأمة البشرية جمعاء. القراءة هي التي تحدد مضمون الخطاب وتشير إلى من يتوجه إليهم النص»^(٢).

(١) حسن حنفي: التراث والتجديد، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٢) حسن حنفي: مقال: قراءة النص. مجلة القراءة المقارنة، العدد ٨، القاهرة، ربيع ١٩٨٨، ص ١٥.

مادامت الأولوية هنا، للواقع، والعقل، فإن المفهوم يحاول أن يعطي أكبر قدر لهذه القيم دون السكون إلى سلطة النص، هو نوع من الدخول في تبادل مواقع على مستوى النظرية المعرفية، كما أسلفنا الإشارة، وفق رأي حسن حنفي، حيث يكون التوجه الجديد انطلاقا من تجاوز سلطة النص إلى فاعلية العقل، ومن شمولية الدين، إلى فهم متخصص يتأسس من خلال الواقع.

أما جابر عصفور صاحب النزعة البنيوية، فيعتبر أن «هذا الفهم للنص تدمير لتاريخيته ونفي لوجوده المستقل عن حضور قارئه، واستبدال للتاريخ القارئ بتاريخ المقروء على نحو يزيّف الوعي بكلا التاريخين. من المؤكد أن النص لا يمكن أن يتصف بالثبات أو ينحصر في مدلول واحد جامد. إنه نص موجود في العالم، فيما يقول ادوارد سعيد. ولأنه كذلك فمن المنطقي أن يعاد إنتاجه دلاليا لصالح العالم الذي كتبه أو العالم الذي يقوم بقراءته...»^(١).

الواضح أن حسن حنفي سيكون أقرب إلى تعريف ميشال فوكو الذي ناقش حقيقة (السلطة والمعرفة). ولو كان حنفي يقصد إهدار حقيقة النص، بدل تجاوز سلطة هذا النص، لما جعل منه (الروح) القائمة.

مفهوم القراءة:

أما مفهوم (القراءة)، سيستمد حسن حنفي بصورة كاملة من السياق الثقافي الغربي الذي توصل إليه بعد أن احتل القارئ موقع الصدارة في عملية إنتاج معاني النص، والثقافة العربية التي تهدف إلى التجديد صار يعينها الارتباط بالواقع، عن طريق الإبداع من خلال هذا الواقع، ذلك أن الخط الفاصل بين المناهج التقليدية ونظيرتها المعاصرة سيبدو جليا، ذلك أن «العيب الرئيسي في المناهج التقليدية في التفسير هو اعتبار النصوص مكتفية بذاتها مغلقة على نفسها، لا تحتاج إلى واقع تشير إليه وبالتالي تقع في الحرفية والقطعية والشيئية». ^(٢) أدى ذلك بالفعل إلى انفصال النص عن الواقع، بل إن تلك النصوص ستقرأ بمعزل عن الزمان والمكان ولأنها ستفقد الكثير من فاعليتها خارج سياقها سيتراجع دورها خصوصا إذا تم فهمها وفق حدود حرفيتها.

(١) جابر عصفور: مقال: قراءة التراث النقدي. كتاب ندوة النادي الثقافي والأدبي جدة، المملكة العربية السعودية، ص ١٦٨.

(٢) حسن حنفي، مقال: قراءة النص. مرجع سابق. ص ١٩.

لأجل تجاوز (القراءة التفسيرية) المذعنة لحرفية النص، الواقعة تحت سلطة هذا النص الديني الذي تأسس حول (النص القرآني والسنة الصحيحة)، من خلال اجتهادات القدماء، وفق ما كان يخدم عصرهم وواقعهم. بل ستنشأ نصوص حاجبة للنص الأصلي، سيتم الأخذ بها دون نظر يذكر، ليكون هذا الموروث النصي بسلطته، مجال اشتغال العقل لا يتخطاها، لفهم قضايا الواقع بمختلف تعقيداتها.

في ظل هذه المعطيات التي تكرس للتبعية والجمود، والبقاء تحت سلطة النص، يأتي مفهوم القراءة ليبرز مساحة معتبرة لفاعلية القراء والتمكين لدور العقل والذوق، حيث يعرف حسن حنفي القراءة هنا، على أنها «خلق جديد للنص واكتشاف لمكونات فيه ربما لم تكن مقصودة في نشأته الأولى»^(١). بعبارة أخرى، فإن حنفي لا يلغي النص إنما يحاول إسقاط، سلطة النص، والتمكين لإعمال العقل، بناء على حاجيات الواقع ولهذه الصورة مثلتها في التراث العربي من خلال (المعتزلة) بتقديم أدلة الوجوب لإثبات التوحيد، ثم أدلة الاختيار لإثبات العدل، وذلك على أدلة (المواضعة) و(المقصدية)، التي تختص بالنص، أي جعل العقل أولاً، يليه النقل ثانياً.

حقيقة التجديد التي سترافق مفهوم (القراءة) عند حسن حنفي، لا تختص بنص دون غيره كأن يكون قراءة النص الديني والاشتغال على الحياة الدينية بل ستحاول توجيه حركة القراءة لخدمة الإبداع في مختلف الحقول المعرفية من اجتماع وتاريخ وأدب وقانون وفلسفة... إنه نوع من الاستنهاض الشامل، والدعوة إلى المبادرة بعيداً عن التقيد بحرفية النصوص، أو بمضامين تلك النصوص التي طالما تحولت إلى عملية (توليد) و(إعادة إنتاج).

مفهوم الخطاب،

بما أن (الخطاب) شكل كل هذا الحضور في قراءة الكثرة من المثقفين العرب الحداثيين، ستتعالى الأصوات لنفض الغبار على واقع الخطاب العربي قصد إعادة تأهيله وتكييفه مع حاجيات الوعي الجديد، بحيث يصبح مجالاً يعبر من خلاله الإنسان العربي عن ذاته وامتداد وعيه وفق ما تقتضيه قيمه الجديدة انطلاقة من واقعه الجديد واستيعابه لمحيطه العالمي، هذا الخطاب هو الذي سيعبر عن حقيقة هذا الإنسان العربي الجديد، متجاوزاً بذلك عزلته التي

(١) حسن حنفي، مقال: قراءة النص ن مرجع سابق، ص ١٦.

فرضتها عليه بعض الثنائيات الموروثة التي ظلت تشكل عماد خطابه كما هو الشأن مع ثنائية، دار الحرب ودار السلام. من هنا سجد بعض المفكرين يلح على ضرورة «التفكير في كيفية إعادة صياغة الخطاب الإسلامي المعاصر ليكون أولاً وأخيراً إنسانياً بل والتفكير بجدية تتعدى الخطب والمواعظ الإمثالية وتتجاوز الاتهامات الجاهزة»^(١).

الغاية المنشودة عند حسن حنفي من خلال تجديد مفهوم (الخطاب)، هي اخراج الخطاب العربي من حالته، التي طغت عليها الكثير من الثنائيات الموروثة، المدعومة بتوجيهات نصية، بل لا يكاد هذا الخطاب أن يستجيب لمعطيات الواقع ومقتضيات العصر، والأمر لا يقتصر على الخطاب الديني القائم على الموروث التقليدي بل سيشمل خطاباً معارضاً، طالما قدم نفسه بديلاً مغايراً له أدواته، بيد أن حسن حنفي يبصر الخلل في كلا الخطابين، حيث يرى أن «الناس تعودوا على خطابين. الأول خطاب ديني يعتمد على النصوص وتفسيرها خارج الزمان والمكان كانت نصوص عقائدية شعائرية، أو نصوصاً تتعلق بأمور الآخرة وظيفتها الترويح عن النفس وتبخير الأزمات والتعويض الروحي، والانتقال من هذا العالم البائس الشقي إلى عالم آخر، عالم السعادة والنعيم. وهو الخطاب السائد في معظم خطب الجمعة والبرامج الدينية... والثاني خطاب اجتماعي علمي يحلل الواقع الاجتماعي الإحصائي بدعوى الالتزام بالموضوعية وإعطاء الحقائق على الأرض كما هي.. وهو ما يستحيل أيضاً في العلوم الاجتماعية. فكل تحليل كمي له قراءة كيفية. وكل واقع له رؤية. فالواقع متغير ومتحرك ومتطور ينتقل من مرحلة إلى مرحلة فالعلم الاجتماعي يرصد مسار التغير الاجتماعي إلى الوراء لا إلى الأمام. وهو ما يسمى بمعارك التخلف والتقدم. الخطاب الأول نص دون واقع والخطاب الثاني واقع دون نص»^(٢).

عند هذا الحد، يحقق مفهوم (الخطاب)، بتجاوز سلطة النص والانخراط في الواقع لا بالدوبان في هذا الواقع من خلال العمل على فهم الظواهر، وتجاوز الإشكاليات السائدة أو الطارئة، وإثبات فاعلية الإنسان في أوسع نطاق ممكن.

(١) رضوان جودت زيادة: سؤال التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر. ط ١. دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤. ص ١١.

(٢) حسن حنفي: الوحي والواقع. ط ١. مركز الناقد الثقافي، دمشق-سورية، ٢٠١٠. ص ١٣.

خاتمة

تحجيم السلطة الذي تحقق من خلال هذه المفاهيم التي تمت إعادة صياغتها استجابة لدعوى التجديد، ستمثل - على الأقل ضمن الإطار النظري- في تمكين الإنسان العربي المعاصر، من أن ينتقل من مجال نظرية معرفية نصية، تفرض عليه منطلقاً من الوصاية، إلى مجال نظرية معرفية عقلية، تسقط كل أشكال الوصاية البغيضة، وتعيد إليه عافية ذاته، مخلصاً إرادته العقلية من سلطة النصوص، والدخول به في حوار مع هذه النصوص، التي لن يكون لها بعد الآن أن تصادر حرّيته الفكرية أو تضايقها. إنه فجر جديد يصنعه وعي وفهم جديد، انطلاقة من الواقع الحي واستجابة لمعطياته. إنها مرحلة جديدة للغة ومفاهيم جديدة وتحرر يبشر بأفق إبداعي مرتقب.